عباس يعتزم البدء في مفاوضات مكثفة مع اسرائيل عقب الانتخابات و«حماس» تستبعد استقالته وتؤكد وقوفها الى جانبه لمواجهة الضغوط

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

يعتزم الرئيس الفلسطيني محمود عباس الشروع بمفاوضات مكثفة مع الجانب الاسرائيلي عقب اجراء الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في 28 آذار (مارس) المقبل.

وقال صائب عريقات رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية ان اية اتفاقات يتم التوصل اليها جراء مفاوضات عباس المكثفة مع اسرائيل سيتم عرضها على الشعب الفلسطيني في استفتاء عام.

ويأتي الكشف عن اعتزام عباس الشروع بمفاوضات مع الحكومة الاسرائيلية المقبلة التي من المتوقع ان يشكلها حزب (كاديما) الذي يسعى لرسم حدود اسرائيل النهائية والانفصال عن الفلسطينيين بعد تصريحات لعباس هدد فيها بالاستقالة.

وكان عباس قال امس الاول في حديث لشبكة (أي تي في 1) التلفزيونية البريطانية «إذا لم أكن قادرا على الوفاء بدوري وفقا لرؤيتي الخاصة فسأستقيل».

واضاف عباس «قد نصل الى نقطة لا أعود فيها قادراً على القيام بواجباتي، عندها لن أتمسك بمنصبي على حساب قناعاتي»، وتابع قائلا «إن قناعاتي مهمة مثلما هو عملي، في حال كنت قادراً على الانجاز سأمضي قدماً، اما في حال تبين العكس فلن استمر على رأس السلطة». وأكد عباس ان الرئاسة ليست هدفا بحد ذاته، وقال أن «الكرسي الرئاسي ليس هدفاً بحد ذاته وليس نهاية المطاف، بل هو وسيلة لانجاز مهمة وتقديم شيء الى شعبي، في حال نجحت فان المنصب يكون عندها مهماً، وفي حال لم انجح فلن يكون كذلك».

وفي الاطار ذاته طلب الرئيس عباس من المجتمع الدولي اعطاء حركة حماس الوقت لتصويب سياستها وعدم اخضاعها لضغوط قاسية، واشار الى أن الحركة تشهد تغييرا في سياساتها وعلاقاتها الخارجية قائلا «أعتقد انهم باتوا اليوم مسؤولين، ولكي يكونوا مسؤولين بالفعل يجب ان تكون سياساتهم متلائمة مع السياسات الدولية».

من جهته، قال يوسي بيلين رئيس حزب ميريتس الاسرائيلي ومهندس اتفاقات أوسلو امس ان عباس سيستقيل من منصبه في غضون ستة أشهر من الانتخابات الاسرائيلية المقررة أواخر الشهر المقبل إذا لم يحدث تقدم جدي في المفاوضات مع إسرائيل.

وقال بيلين في تصريحات للاذاعة الاسرائيلية انه اجتمع مع صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين أمس الاول وفهم منه أن عباس اتخذ قراره بالاستقالة في هذه الحالة لانه مقتنع بأن الاوضاع ستتدهور إلى هوة سحيقة جراء أي جمود إضافي في المسيرة السلمية.

وأضاف بيلين قائلا «إن عباس يرى أن نتائج الانتخابات الفلسطينية تشكل مؤشرا على أن الشعب الفلسطيني لم يعد يحتمل الوضع الحالي الذي يبدو فيه السلام أضحوكة».

وأشار بيلين في تصريحاته التي اعتمد فيها على لقائه بعريقات إلى أن عباس يرى أن طريق المفاوضات لم يعد يجدي نفعا وأن إسرائيل تستغل وجوده في الحكم لكي تواصل الاستخفاف بالشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية في تقرير المصير والاستقلال، ولا تعينه على إنجاح برنامجه السلمي، وهو يرفض الاستمرار في أداء هذا الدور.

واوضح بيلين بان عباس سيستقيل اذا لم تغير اسرائيل من سياستها الحالية، وسيدعها تجرب رئيسا من حماس مثل خالد مشعل أو محمود الزهار.

من جهتها، استبعدت حركة «حماس» امس استقالة عباس واكدت استعدادها لدعمه في وجه الضغوط الخارجية.

واكد الشيخ اسماعيل هنية المكلف بتشكيل الحكومة الفلسطينية دعمه لعباس في مواجهة التحديات والصعوبات التي يواجهها.

واستبعد هنية أن يكون الرئيس عباس يفكر في الاستقالة من منصبه، مؤكدا على أن التفاهم والتنسيق هو اللغة التي ستكون بين مؤسسة الرئاسة والحكومة الفلسطينية.

وسبق لعباس ان اثنى على شخصية هنية، ووصفه بإنه أحد الاشخاص الحكماء والعقلانيين في حماس رغم صغر سنه، وانه مرن جداً ودبلوماسي.

وفي رده على سؤال حول تلميح عباس بالاستقالة في حال قاد فوز حماس الى الحيلولة دون دفع عملية السلام قدما وتطبيق رؤيته الخاصة قال هنية «ان معالم العلاقة بين الحكومة ومؤسسة الرئاسة ارتكزت على الإحترام المتبادل والتفاهم على التنسيق والتعاون والحوار، وحتى في إطار التباين السياسي تعالج القضايا من خلال الثقة المتبادلة والتعاون الوثيق بيننا وبين الرئيس أبو مازن».

وأضاف هنية « الاخ ابو مازن في موقعه يحظى باحترام شعبنا الفلسطيني ونحن معنيون بانجاحه في مهمته وكذلك في بقائه في منصبه كرئيس في السلطة الفلسطينية واقول للاخ ابو مازن نحن معك ان شاء الله تعالى نواجه التحديات والصعاب».

ونفى هنية أن يكون لدى الرئيس عباس أي تفكير في الاستقالة قائلا « لا اعتقد ان الاستقالة واردة لدى الاخ ابو مازن لانه لن يجد من حركة حماس ومن الحكومة الفلسطينية الا كل تعاون وتنسيق وحوار».

سيدة فلسطينية تطلق اعيرة نارية في الهواء خلال تظاهرة لمسلحين من كتائب شهداء الاقصى في مخيم بلاطة للاجئين امس (ا ف ب)

موفاز يأمر بتصعيد الاعتداءات والاغتيالات ضد الفلسطينيين

■ تل أبيب ـ يو بي آي: أصدر وزير الدفاع الاسرائيلي شاؤول موفاز امس الأحد اوامر بتصعيد العمليات العسكرية الهجومية وعمليات الاغتيال بحق الناشطين المسلحين الفلسطينيين.

ونقلت وسائل الاعلام الاسرائيلية عن موفاز قوله اثناء اجتماع الحكومة الاسرائيلية الاسبوعي انه «بسبب ازدياد اطلاق صواريخ قسام أمرت بزيادة الضغط ورفع وتيرة العمليات الهجومية مع التركيز على القنابل الموقوتة»، وهو الوصف الاسرائيلي للنشطاء الفلسطينيين الذين يعدون لتنفيذ هجمات ضد اهداف اسرائيلية.

وقال موقع(يديعوت احرونوت) الالكتروني ان رئيس الوزراء الاسرائيلي بالوكالة ايهود اولمرت وبقية الوزراء رحبوا بموقف موفاز.

وادعى موفاز ان الفصائل الفلسطينية المسلحة «تنوي تنفيذ هجمات من اجل التأثير على نتائج الانتخابات العامة في اسرائيل» التي ستجري في 28 اذار (مارس) المقبل.

وقال ان الاوامر التي اصدرها تشمل مواصلة الجيش الاسرائيلي توسيع العمليات العسكرية الجوية ضد النشطاء الفلسطينيين وقصف الطرق المؤدية الى مواقع اطلاق صواريخ القسام في شمال قطاع غزة، وتوسيع نطاق قصف والمدفعية الاسرائيلية.

واضاف ان «المنظمات الارهابية تواصل نشاطها دون عائق فيما حركة الجهاد الاسلامي لا تزال تقود هذا النشاط».

ولفت إلى أن «مستوى التحذيرات عال ولدينا عشرة تحذيرات لتنفيذ هجمات ارهابية داخل اسرائيل و60 معلومة تحذيرية»

وتطرق موفاز الى العمليات العسكرية الاسرائيلية التي نفذها الجيش والشاباك في مدينة نابلس ومخيم بلاطة بالضفة الغربية مؤخرا وقتل خلالها 9 فلسطينيين واعتقل 20 اخرين.

وقال موفاز ان سياسة الاغتيالات في الضفة الغربية ستستمر «وسنصل الى ابواب منازل النشطاء ومخططي الهجمات»

«حماس» ستعتمد سياسة التقشف وتعد البرنامج السياسي للحكومة لعرضه على الكتل البرلمانية

توجه قوي داخل «فتح» لرفض المشاركة بالحكومة والمجلس الثوري للحركة يتخذ قراره النهائي في الرابع من الشهر المقبل

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

اكدت مصادر فلسطينية مطلعة امس لـ«القدس العربي» ان هناك توجها قويا داخل حركة فتح لرفض المشاركة في الحكومة المقبلة التي ستشكلها «حماس»، وان المباحثات والاتصالات بين الحركتين لم تحمل نتائج ايجابية بخصوص مشاركة فتح في الحكومة التي سيرأسها اسماعيل هنية.

واكد احمد عبد الرحمن الناطق الرسمي باسم فتح ان مشاركة الحركة مرهون بالتزام حماس وقيادتها بالتزامات السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها عام 1994 وحتى الان.

وقال عبد الرحمن نحن ننتظر أن تتقدم حماس برؤيتها لحكومتها القادمة، وعند ذلك سنرى مدى تطابق هذه الرؤية الحمساوية مع البرنامج الذي أعلنه رئيس الفلسطيني محمود عباس والذي يعكس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وقرارات الإجماع وإعلان الاستقلال منذ عام 1988 وحتى الآن.

ومن جهته اكد عزام الاحمد رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي المشارك برفقة محمود الزهار رئيس كتلة حماس في مؤتمر اتحاد البرلمانيين العرب المنعقد في الاردن انهم اجروا مشاورات بشأن تشكيل الحكومة هناك.

واوضح الاحمد ان الزهار ابلغه بان حماس تعكف على صياغة البرنامج السياسي للحكومة المقبلة لعرضه على الكتل البرلمانية ليكون اساسا في مشاركتها في الحكومة، ومشيرا الى ان اجتماعا سيعقد بين الحركتين بعد استلام فتح البرنامج السياسي للحكومة المقبلة فيه اجوبة على معظم الاستفسارات والاسئلة التي طرحتها فتح في الجلسة الاولى من المشاورات بين الكتلتين بشأن تشكيل الحكومة والتي انعقدت في غزة الاسبوع الماضي.

ومن جهته توقع الناطق باسم حركة «حماس» النائب فرحات اسعد ان تنتهي حركته من صياغة برنامجها السياسي للحكومة والمرحلة المقبلة تمهيدا لعرضه على الفصائل الفلسطينية.

واوضح الاسعد وجود اتفاقات حول هذا البرنامج رغم استمرار بعض الخلاف حول عدد من المصطلحات السياسية التي ستتم صياغتها بطريقة توافقية بين الجميع.

وحول ملامح البرنامج السياسي للحكومة المقبلة قال اسعد «الهم الوطني هو الحاضر في النقاشات والحوارات التي تمت بين كافة الفصائل الفلسطينية، ولذلك لم يتم التطرق الى اي شيء باستثناء البرنامج الوطني الذي يراد ان يكون ارضية للشراكة السياسية داخل الحكومة القادمة».

وقال الاسعد بان هناك نقاط اتفاق كثيرة جدا بين جميع الفصائل الفلسطينية والمطلوب حاليا هو الوصول «الى صياغة يتفق عليها لمواقف عملية متطابقة تماما بين كافة القوى والفصائل الفلسطينية».

واضاف «قبل نهاية الاسبوع الحالي سيكون هناك برنامج سياسي لهذه المرحلة يتم الالتقاء فيه مع كافة الفصائل الاخرى وهو الان قيد الدراسة الداخلية في حماس» مشيرا الى انه سيوزع على جميع الفصائل من اجل التوافق عليه.

واضاف اسعد قائلا «القضية ليست بتلك الصعوبة لان المواقف من الناحية العملية والواقعية متفقة تماما وفقط ستكون كيفية ازالت بعض الحساسية من بعض المصطلحات من بعض الصياغات النظرية التي لا تؤثر على الواقع العملي فهي التي نقوم الان بعملية الوصول الى صياغة بشأنها».

هذا وأكدت مصادر فلسطينية اخرى أن قراراً نهائياً بشأن مشاركة «فتح» او عدم مشاركتها في الحكومة الجديدة سيتخذ في قرار للمجلس الثوري لحركة فتح الذي سيعقد في الرابع من شهر اذار المقبل في رام الله وسط مؤشرات على ميل الى عدم المشاركة، فيما اكد عزام الاحمد رئيس كتلة فتح في التشريعي الى ان المجلس الثوري سيستمع الى تقرير بشأن المشاورات مع حماس لتشكيل الحكومة، ومشيرا الى انه قد لا يتخذ القرار النهائي في اجتماعات الثوري اذا كان هناك مؤشرات على امكانية تغيير بعض الموقف لدى حماس اثناء المشاورات معها.

وأعلن الاحمد أن جوهر الخلاف بين الحركتين ينصب حول الموضوع السياسي الذي يعتبر الاساس بالنسبة لفتح. وقال إن خطاب الرئيس محمود عباس كان واضحا في ما يتعلق بضرورة الالتزام الكامل باتفاقات السلطة، مشيراً إلى أنه جرى نقاش تفصيلي حول البرنامج ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول المشاركة أو عدمها.

وأوضح أنه اتفق خلال الاجتماع مع حركة حماس على أن تقدم الحركة ورقة مكتوبة لفتح تتضمن برنامج الحكومة المقبلة التي يجب أن تكون منسجمة مع برنامج عباس الذي انتخب على أساسه.

ومن جهته قال إسماعيل هنية، إن حركة حماس ترغب في تعزيز النهج التشاوري في الساحة الفلسطينية، وهي تقوم بإجراء المشاورات لتشكيل الحكومة، متابعا ان المرحلة دقيقة وحرجة وبحاجة إلى تكاتف الجميع وتعاونهم.

واكد هنية أن الحكومة الفلسطينية ستعتمد سياسة التقشف وترشيد الاستهلاك والصرف المبالغ فيه للمسؤولين ضمن خطتها لمواجهة تحديات الحصار الذي تهدد به إسرائيل والادارة الامريكية.

وشدد هنية في كلمة أمام جموع المصلين بمسجد عبد الله عزام في خان يونس جنوب قطاع غزة امس الاول أن حماس واثقة بتحمل المسؤولية باقتدار وكفاءة رغم التهديد والحصار.

واضاف هنية قائلا «أمريكا وأوروبا والكيان الاسرائيلي ليست إلها لتحدد وتقطع الارزاق، والله يقول :وفي السماء رزقكم وما توعدون».

واكد هنية على ضبط الانفاق قائلا «سنعمل على ضبط الصرف في المال العام، وسنعتمد سياسة تقشف وترشيد الرواتب الخيالية، وأقول لكم بالنسبة لي شخصيا يكفيني 2000 دولار في الشهر، لا بل يكفيني 1500 دولار، هذه قناعتنا وسنعمل على إنصاف الفئات المهمشة». ومن جهته قال سامي أبو زهري، الناطق الإعلامي باسم حركة «حماس» إن الحركة تعد لجولة ثانية من الحوار مع القوى والكتل البرلمانية خلال الأسبوع الجاري من أجل التشاور حول تشكيلة الحكومة الفلسطينية المقبلة.

ومن جهتها طالبت القوى الوطنية والاسلامية بتوحيد الجهود على صعيد تشكيل الحكومة القادمة على قاعدة مراعاة الوضع الداخلي وحساسية الاوضاع الداخلية، وطالبت بالعمل من اجل حكومة ائتلاف وطني واسع على قاعدة برنامج وطني متكامل يحدد الاهداف والمهمات والآليات.

هذا واكدت المصادر الفلسطينية ان اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح في بداية الشهر المقبل يكتسب أهمية خاصة، سيما وانه سيبحث بشكل مستفيض نتائج الانتخابات التشريعية الاخيرة واستخلاص العبر مما جرى في محاولة لاعادة تنظيم ورص صفوف الحركة في اعقاب ما اعترى الحركة من اشكاليات ادت الى النتيجة الاخيرة في الانتخابات.

كما سيتم بحث فرص عقد المؤتمر العام السادس لحركة فتح الذي كان من المرتقب عقده نهاية شهر آذار المقبل الا ان ثمة مؤشرات عدة على عدم انعقاده في موعده لتلافي الاخطاء التي وقعت اثناء اجراء الانتخابات التمهيدية «البرايمريز» والتي يكاد يكون اهمها موضوع حصر العضوية في الحركة.

هنية ينفي ما نسب اليه من تصريحات حول الاعتراف باسرائيل

■ غزة ـ اف ب: نفى رئيس الوزراء الفلسطيني المكاف اسماعيل هنية أمس الاحد ما نسب اليه من تصريحات بأن حركة المقاومة الاسلامية حماس قد تعترف يوما باسرائيل، مؤكدا امكانية التوصل الى هدنة طويلة الامد فحسب ان انسحبت اسرائيل من الاراضي التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس، في حين اتهمت اسرائيل حماس باعتماد خطاب مزدوج.

وكان هنية يرد على سؤال حول تصريحات له نشرتها مجلة «نيوزويك» وصحيفة «واشنطن بوست» الامريكيتان، جاء فيها ان حركة حماس تسعى الى «سلام على مراحل» اذا انسحبت اسرائيل من الاراضي التي احتلتها عام 1967.

وقال هنية للصحافيين «الحقيقة انني لم اتطرق الى موضوع الاعتراف (باسرائيل) في المقابلة (...) وما اكدته هو انه في الوقت الذي ينسحب فيه الاحتلال الاسرائيلي من اراضي 1967 بما فيها القدس ويفرج عن الاسرى والمعتقلين ويطبق حق العودة، حينئذ لحركة حماس امكانية اعطاء هدنة طويلة في سياق ذلك».

واضاف «حينما تحدثت عن السلام المرحلي فهو السلام الذي يفسر مصطلح الهدنة في بعده السياسي».

بدوره، اكد الناطق باسم الكتلة البرلمانية لحماس صلاح البردويل «ان الحركة تنفي ما نسبته صحيفة الواشنطن بوست لهنية عن استعداد الحركة للاعتراف (باسرائيل) اذا انسحبت الى حدود الرابع من حزيران/يونيو عام 1967».

وشدد البردويل على ان «الحركة ما زالت ثابتة على مواقفها ولن تعترف بالاحتلال الاسرائيلي، ولن تفرط بالثوابت الوطنية الفلسطينية».

شركة اسرائيلية تقطع امدادات الوقود عن الفلسطينيين

■ القدس ـ رويترز: قالت شركة دور ألون الاسرائيلية للوقود في بيان لبورصة تل ابيب امس الاحد انها قطعت امدادات الوقود عن السلطة الفلسطينية لانها لم تدفع مبالغ مستحقة قدرها 22 مليون دولار.

وقالت الشركة التي تحتكر امداد السلطة الفلسطينية بالبنزين والغاز المستخدم في الاغراض المنزلية، انها ستستأنف الامدادات ما ان تحصل على المبالغ المستحقة وتتلقى تأكيدا لدفع كل الفواتير في المستقبل. مشيرة الى انها على اتصال مستمر مع مسؤولين من السلطة الفلسطينية الذين وعدوا بدفع المبلغ في وقت ما من الاسبوع القادم، واوضحت الشركة ان امدادات الوقود لن تستأنف دون ضمان الدفع.

وقال محمود بدر رئيس هيئة الوقود الفلسطينية لرويترز ان السلطة الفلسطينية تجري مفاوضات مع دور ألون وتأمل في حل المشكلة وعودة الامور الى طبيعتها في وقت صباح الاثنين.

واضاف ان احتياطيات الوقود في الضفة الغربية تكفي عشرة ايام، اما في قطاع غزة فتكفي ما بين اسبوع وعشرة ايام. وقالت دور ألون انها طلبت من الحكومة الاسرائيلية توجيهات بخصوص سبل التعامل مع السلطة الفلسطينية بعد فوز حركة المقاومة الاسلامية حماس في الانتخابات التشريعية.

وكان المسؤولون الاسرائيليون قالوا ان امدادات الطاقة والغذاء للفلسطينيين ستستمر.

وذكر موقع «واي نت» الاخباري على الانترنت ان فواتير قيمتها مئات الملايين من الشيكلات مستحقة لدور ألون تراكمت على السلطة الفلسطينية، واضاف ان السلطة الفلسطينية كتبت الاسبوع الماضي شيكا بمبلغ 160 مليون شيكل (34 مليون دولار) لكن الشيك ألغي.

مؤامرة إسرائيلية أمريكية مشتركة لاغتيال خالد مشعل

لندن ـ «القدس العربي»:

كشفت مجلة «الإذاعة والتليفزيون» المصرية في عددها الصادر السبت ما وصفته بـ«مؤامرة إسرائيلية أمريكية مشتركة لاغتيال خالد مشعل» رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس.

وقالت إن المؤامرة تم التخطيط لها في عاصمة عربية لم تحددها واشترك فيها خبراء من وكالة المخابرات المركزية الأميركية ورؤساء أجهزة الموساد والشاباك الإسرائيلية.

وحسب المجلة ، فقد اجتمع هؤلاء مع جهاز المخابرات الفلسطيني وجهاز الأمن الوقائي الفلسطيني فضلا عن جهاز مخابرات الدولة العربية المضيفة، وكان من أبرز المشاركين في الاجتماع محمد دحلان وزير الشؤون المدنية في الحكومة الفلسطينية المنتهية ولايتها.

وأضافت المجلة أن التقرير الذي كتبه صحافي مقرب من حماس أشار الى أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس لم يعلم بالمؤامرة إلا بعد حدوثها، وتم إبلاغه بأن الاجتماع يأتي في إطار اجتماعات اللجنة الأمنية المشتركة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي التي تعقد اجتماعاتها بصفة دورية روتينية، لكنه لم يوافق على الخطة ولم يعترض.

وأشارت المجلة الى أن الاجتماع عقد قبل أيام قليلة من إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وعلى مدار ثلاثة أيام تمت دراسة أسباب قوة حركة حماس ومناطق ضعفها، واعتبر خالد مشعل احد اسباب قوة الحركة خصوصا ان قيادتي الخارج والداخل الفلسطينيتان تجمعان عليه.ورغم الضربات القوية التي وجهتها إسرائيل للحركة باغتيال عدد كبير من قيادات الصف الأول نجح مشعل (كما أوردت المجلة) في تقوية الحركة والحفاظ على وحدتها، مما يستدعي اغتياله حسب المشاركين في الاجتماع دون ترك فرصة للفشل كي لا يلمع نجمه ونجم الحركة بصورة أكبر كما حدث عقب المحاولة الفاشلة لاغتياله في أيلول (سبتمبر) 1997.

وأضافت أن الخطوة الثانية التي وضعها المشاركون في الاجتماع هي تجفيف منابع الدعم المادي للحركة، خاصة من إيران وايقاف الدعم المعنوي وتوفير الملاذ الآمن لقيادات الحركة في سورية وإيران، وطالبوا بضرورة تكثيف الضغوط الأمريكية على الدولتين لطرد قادة حماس الذين حصلوا على مظلة علاقات شعبية ورسمية قوية بالعالمين العربي والإسلامي وتمكنوا من كسر طوق الرفض الأوروبي.

وأكدت المجلة أن مصدر معلوماتها هو أحد الضباط المشاركين في الاجتماع، ورفضت الكشف عن اسمه حرصا على حياته، مؤكدة أنه أبلغ قادة حماس بهذه المعلومات فور انتهاء أعمال الاجتماع، ولذلك شددت الحركة من إجراءاتها الأمنية حول قياداتها.

واستغربت المجلة أن الدولة التي استضافت هذا الاجتماع «المشبوه» كانت أول دولة عربية توجه الدعوة لمشعل وزملائه من المكتب السياسي لزيارتها وإن لم تلب الدعوة حتى الآن.

وفي حال تأكيد هذه الأنباء فستكون الضربة القاصمة للتاريخ السياسي للعديد من رجال السلطة الفلسطينية خاصة محمد دحلان، الذي تتهمه حماس بمحاولة عرقلة تسليم السلطة إليها بصورة سليمة وتتهمه بنشر الشائعات حولها، حسب المجلة.

رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني يؤكد استعداد المجلس لمحاسبة الحكومة المقبلة

■ رام الله ـ اف ب: قال رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب من قائمة حماس، عزيز الدويك ان المجلس التشريعي «لن يتردد في محاسبة ومساءلة اي وزير في الحكومة حتى رئيس الوزراء» رغم انتماء الغالبية الى حركة حماس.

وقال الدويك لوكالة فرانس برس» بحكم موقعي الان انا لم اعد امثل فصيلا سياسيا فقط، بل انا ممثل للشعب الفلسطيني بكافة اطيافه السياسية».

ويواصل القيادي في الحركة اسماعيل هنية والذي حظي بمقعد في المجلس التشريعي اتصالاته لتشكيل الحكومة الفلسطينية المقبلة بعدما كلفه بذلك الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وقال الدويك «اسماعيل هنية منشغل جدا بعد تكليفه بتشكيل الحكومة، ولا يزال يجري مشاوراته ولم يرشح لدينا شيء حتى الان عن شكل الحكومة المقبلة».

الا ان الدويك اكد ان الحكومة القادمة ستضم بين اعضائها وزيرا مسيحيا.

وفي رده على سؤال حول ما اذا كان نواب حماس سيحاسبون الحكومة التي ستشكلها الحركة في حال تقصيرها عن اداء مهامها، قال الدويك «برلماننا الحالي لن يكون برلمان (موافقين)، وانما برلمان المحاسبة والمساءلة، ونحن على استعداد كامل لمحاسبة اي وزير في الحكومة القادمة وحتى رئيس الوزراء».

من جهة ثانية، قال الدويك ان المجلس التشريعي الفلسطيني «يرحب» باي دعم خارجي يقدم له، شريطة ان لا يكون هذا الدعم مشروطا.

وقال الدويك ان «اي دعم من اي مكان في العالم مرحب به بشرط واحد، وهو الا يكون مشروطا بارتهان ارضنا او المساومة على حقوق شعبنا العليا».